

Distr.: General
13 April 2021
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية

المعني بمنع الفساد

فيينا، 14-18 حزيران/يونيه 2021

البند 2 (أ) من جدول الأعمال المؤقت *

تنفيذ قرارات المؤتمر ذات الصلة: الممارسات الجيدة

والمبادرات في مجال منع الفساد

دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في منع الفساد ومكافحته

ورقة معلومات أساسية من إعداد الأمانة

أولاً - مقدمة

1- طلب مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى الأمانة، في قراره 1/6، أن تنظم جداول الأعمال المؤقتة للهيئات الفرعية التي أنشأها المؤتمر بحيث تتجنب تكرار المناقشات، مع مراعاة الولايات المسندة إلى تلك الهيئات.

2- وقرر المؤتمر، في قراره 8/8 المعنون "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد"، أن يواصل الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد عمله على إسداء المشورة وتقديم المساعدة إلى المؤتمر في تنفيذ الولاية المسندة إليه بشأن منع الفساد، وأن يعقد الفريق العامل اجتماعين على الأقل قبل انعقاد دورة المؤتمر التاسعة.

3- وبالإضافة إلى ذلك، طلب المؤتمر في قراره 13/8 المعنون "إعلان أبو ظبي بشأن تعزيز التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وهيئات مكافحة الفساد على منع الفساد ومكافحته بمزيد من الفعالية" إلى الفريق العامل أن يدرج موضوعاً للمناقشة في اجتماعاته المقبلة بشأن تعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مجال منع الفساد ومكافحته.

4- وكان الفريق العامل قد أوصى، في اجتماعه الثاني المعقود في فيينا من 22 إلى 24 آب/أغسطس 2011، بأن تُدعى الدول الأطراف، قبل كل اجتماع من اجتماعاته، إلى تقديم معلومات عن تجاربها في مجال تنفيذ الأحكام قيد النظر، ويفضّل أن يجري ذلك باستخدام قائمة التقييم الذاتي المرجعية وبما يشمل، عند الإمكان، ما حققته من تجارب ناجحة وما واجهته من تحديات وما تحتاج إليه من مساعدة تقنية

* CAC/COSP/WG.4/2021/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

060521 060521 V.21-02395 (A)



وما استخلصته من دروس في التنفيذ. وطلب الفريق العامل إلى الأمانة أن تعد ورقات معلومات أساسية تتضمن تلخيصاً لتلك المعلومات، وقرر أن تُعقد أثناء اجتماعاته حلقات نقاش تضم خبراء من البلدان التي قدمت ردوداً كتابية بشأن ما سيُنظر فيه من مواضيع ذات أولوية.

5- وبناءً على ذلك، أُعدت ورقة المعلومات الأساسية هذه بالاستناد إلى ما قدمته الحكومات من معلومات تتعلق بدور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في منع الفساد ومكافحته رداً على مذكرتين شفويتين أرسلتهما الأمانة في 10 كانون الأول/ديسمبر 2020 و27 كانون الثاني/يناير 2021. وحتى 1 نيسان/أبريل 2021، كانت قد وردت ردود من الدول الأطراف الـ 43 التالية: الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأردن، إكوادور، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أيرلندا، إيطاليا، البرازيل، البرتغال، بنن، البوسنة والهرسك، بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات)، تايلند، تركيا، تشيكيا، الجزائر، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، رومانيا، عُمان، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، شيلي، صربيا، الصين، فنزويلا (جمهورية-البوليفارية)، كازاخستان، كوبا، الكويت، كينيا، لاوس، لكسمبرغ، المغرب، مقدونيا الشمالية، المكسيك، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريشيوس، النمسا، النيجر، الولايات المتحدة الأمريكية.

6- وقد أُتيحت النصوص الكاملة للردود المقدمة، بموافقة الدول الأطراف المعنية، على الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب/المكتب المعني بالمخدرات والجريمة)⁽¹⁾، وأدمجت في الصفحة الشبكية المواضيعية التي أنشأتها الأمانة.

7- وتقدم ورقة المعلومات الأساسية هذه موجزاً للمعلومات المقدمة من الدول الأطراف في الاتفاقية والدول الموقعة عليها.

ثانياً - تحليل الردود الواردة من الدول الأطراف والدول الموقعة

ألف - الخلفية المواضيعية

8- أثناء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ازدادت مخاطر الفساد في سياق جهود التصدي والتعافي الحكومية. وقد أصبح منع الفساد في عملية تخصيص حزم تدابير الإنقاذ الاقتصادي الطارئة وتوزيعها أولوية رئيسية، أثناء الجائحة وفي أعقابها على السواء. وفي ظل هذه الظروف، هناك حاجة متزايدة لضمان النزاهة في إدارة الأموال العمومية، وتعزيز الصلات القائمة بين هيئات الرقابة والمهنيين العاملين في مجال مكافحة الفساد في الدول الأطراف.

9- وتجسد المادة 9 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أهمية النزاهة في مجال المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية كوسيلة لمنع الفساد ومكافحته. وتنص الفقرة 2 من تلك المادة على تدابير لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العمومية. وتشمل هذه التدابير إجراءات لاعتماد الميزانية الوطنية؛ والإبلاغ عن الإيرادات والنفقات في الوقت المناسب؛ ونظاماً يتضمن معايير للمحاسبة ومراجعة الحسابات وما يتصل بذلك من رقابة؛ ونظاماً فعالة وكفؤة لتدبير المخاطر والمراقبة الداخلية؛ وأحكاماً تتعلق بالتدابير التصحيحية.

10- ويمثل إنشاء نظام لإدارة الأموال العمومية يتسم بالعدالة والشفافية والحياد شرطاً أساسياً لكفاءة الإنفاق الحكومي ولتحقيق الفعالية في توفير الخدمات العمومية، مع منع الفساد. وتجسد المادة 10 من الاتفاقية أهمية إبقاء الجمهور على اطلاع، وهو ما يقتضي من الدول الأطراف اتخاذ تدابير لتعزيز الشفافية في إدارتها العمومية، بسبل منها وضع إجراءات أو لوائح فعالة تمكّن عامة الناس من الحصول على معلومات عن كيفية

(1) انظر www.unodc.org/unodc/en/corruption/WG-Prevention/session12.html

تنظيم الإدارة العمومية واشتغالها وعمليات اتخاذ القرارات فيها، وعن القرارات الإدارية والصكوك القانونية؛ وتبسيط الإجراءات الإدارية من أجل تيسير وصول الناس إلى السلطات المختصة التي تتخذ القرارات؛ والعمل بنشاط على نشر معلومات تضم تقارير دورية عن مخاطر الفساد في إدارتها العمومية.

11- وشدد المؤتمر، في قراره 13/8، على الدور المحوري الذي تؤديه الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في منع الفساد ومكافحته، وخصوصاً فيما يتعلق بتعزيز النزاهة والمساءلة والشفافية والإدارة السليمة للشؤون العمومية والممتلكات العمومية، وكذلك الكفاءة في استخدام الموارد العمومية.

باء - التدابير التي تخطط الدول الأطراف لاتخاذها أو التي اتخذتها من أجل تنفيذ الأحكام ذات الصلة من الاتفاقية وتعزيز تنفيذ القرار 13/8

12- أبلغت الدول الأطراف عن اتخاذ تدابير مختلفة من أجل تعزيز دور أجهزتها الوطنية العليا للرقابة المالية والمحاسبة في منع الفساد ومكافحته بغية ضمان الامتثال الكامل للاتفاقية.

التدابير المتخذة لتعزيز استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وفقاً للمبادئ الأساسية للنظم القانونية المعمول بها

13- وفقاً للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الانتوساي)، فإن الجهاز الأعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة هو هيئة عامة تابعة لدولة أو لمنظمة تتجاوز نطاق الولاية الوطنية، تمارس نشاط الرقابة المالية العليا في الدولة أو المنظمة المعنية تنفيذاً للقوانين أو اللوائح الرسمية السائدة، وتطبق هذا النشاط بصورة مستقلة سواء باختصاص قضائي أو بدونه.⁽²⁾ وفقاً لتصنيف كثيراً ما يُستخدم، هناك ثلاثة نماذج مختلفة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة: نموذج "وِستمنستر" أو النموذج البرلماني (الذي عادة ما تقدم في إطاره الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تقاريرها إلى البرلمان، ولا تتمتع باختصاص قضائي، وتميل إلى تطبيق ضوابط المراقبة اللاحقة)، ونموذج المحكمة أو النموذج القضائي أو النابوليوني (الذي تميل في إطاره الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة إلى تطبيق ضوابط المراقبة المسبقة)، ونموذج المجلس أو النموذج الجماعي.⁽³⁾

14- وفي هذا الصدد، كشف تحليل الردود الواردة، البالغ عددها 36 رداً، أن سبعة أجهزة عليا للرقابة المالية والمحاسبة تستند إلى نموذج المجلس أو النموذج الجماعي، وأن 10 أجهزة تستند إلى نموذج المحكمة أو النموذج القضائي، في حين يستند 19 جهازاً إلى نموذج وِستمنستر أو النموذج البرلماني.

15- وتقتضي الفقرة 2 من المادة 6 من الاتفاقية أن تقوم الدول الأطراف، وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، بمنح الهيئات التي تمنع الفساد ما يلزم من استقلالية لتمكينها من الاضطلاع بوظائفها بصورة فعالة وبمناى عن أي تأثير لا مسوغ له.

16- وأفادت معظم الدول الأطراف المبلغة، بما في ذلك الاتحاد الروسي وألمانيا والإمارات العربية المتحدة وإيطاليا والبرازيل وبوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وتايلند وتشيكيا ورومانيا وعمان وكوبا والكويت والمغرب ومقدونيا الشمالية وموريشيوس والولايات المتحدة، بأن استقلالية أجهزتها العليا للرقابة المالية والمحاسبة منصوص عليها في القانون و/أو الدستور.

(2) <https://www.intosai.org/ar> نظرة عامة.

(3) International Organization of Supreme Audit Institutions (2010), "How to increase the use and impact of (3) audit reports. A guide for Supreme Audit Institutions", annex 1.

- 17- وأشارت دولة بوليفيا المتعددة القوميات إلى أن المراقب المالي العام مؤسسة تقنية أنشئت بمقتضى المادة 213 من الدستور .
- 18- وأفادت البرازيل بأن ديوان المحاسبة الاتحادي البرازيلي، المسؤول عن الرقابة الخارجية على الأموال العمومية، ومكتب المراقب المالي العام، المسؤول عن الرقابة الداخلية على المالية العمومية، كيانان مستقلان بموجب الدستور .
- 19- وأفادت لاتفيا بأن المكتب الحكومي لمراجعة الحسابات مؤسسة جماعية مستقلة تخضع لقانون خاص يحكم تنظيمها ومسؤولياتها .
- 20- وسلط المغرب الضوء على أن استقلالية المجلس الأعلى للحسابات عن السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية مكرسة في الدستور .
- 21- وأفادت الإمارات العربية المتحدة بأن ديوان المحاسبة هيئة عليا مستقلة أنشئت بموجب الدستور، ومسؤولة عن الرقابة المالية والمحاسبة. وينص القانون على استقلاليته المالية والإدارية.
- 22- وأفادت الولايات المتحدة الأمريكية بأن مكتب مساءلة الحكومة وكالة مستقلة غير حزبية، حُدِّت اختصاصاتها وكُرِّست استقلاليتها بموجب القانون الاتحادي.

التدابير المتخذة لتنفيذ سياسات تهدف إلى التشغيل الفعال للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وفقا للمبادئ والمعايير التي وضعتها المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة بهدف ضمان الإدارة السليمة للأموال العمومية والممتلكات العمومية، وفي مجالات مثل المشتريات العمومية

- 23- أبرزت عدة دول أطراف مبلغة، بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة وأيرلندا وإيطاليا والبرازيل وتايلند وتشيكيا وصربيا ولاتفيا ومقدونيا الشمالية وموريشيوس والنمسا والولايات المتحدة، بأن أجهزتها العليا للرقابة المالية والمحاسبة تجري عمليات مراجعة الحسابات وفقا للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة التي أصدرتها المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة.
- 24- وأفاد الاتحاد الروسي بأن مجموعة العمل المعنية بالرقابة على المشتريات الحكومية التابعة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة أعدت مشروع دليل يركز على الأساليب المنهجية المشتركة للرقابة على المشتريات الحكومية لكي تسترشد به الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.
- 25- وأشارت إيطاليا إلى أن ديوان مراجعي الحسابات يضطلع بوظائف متعددة، بما في ذلك عمليات المراجعة المسبقة واللاحقة للحسابات والوظائف القضائية، التي صممت بهدف ردع الفساد ومكافحته.
- 26- وأفاد المغرب بوضع أدلة وكتيبات في مجال مراجعة الحسابات تتماشى مع مبادئ ومعايير المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة، منها مثلا دليل مراقبة أعمال المحاسبة وتقييمها ودليل استخدام الأموال العمومية، بغية تعزيز القدرات المهنية لموظفي المجلس الأعلى للحسابات وكفاءاتهم.
- 27- وأشارت تايلند إلى أن وزارة المالية تعد تقريرا سنويا عن المخاطر المالية الخاضعة للرقابة من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العمومية.
- 28- وأفادت الإمارات العربية المتحدة بتنفيذ إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، الذي وُضع في إطار المبادرة الإنمائية⁽⁴⁾ للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة، بهدف

(4) المبادرة الإنمائية هي هيئة منفذة مستقلة غير هادفة للربح مكلفة بدعم الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة في البلدان النامية من أجل تعزيز أدائها وقدرتها على نحو مستدام. انظر <https://www.idi.no/about-idi/about-idi>.

قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ومعالجة أي ثغرات قائمة من أجل تعزيز مبادئ المساءلة والنزاهة والشفافية.

التدابير المتخذة من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العمومية وزيادة الثقة في الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وهيئات مكافحة الفساد، والمؤسسات الحكومية والعمومية، وهيئات التشريعية الوطنية، والهيئة أو الهيئات التي تمنع الفساد

29- تقتضي الفقرة 2 من المادة 9 من الاتفاقية أن تتخذ الدول الأطراف، وفقا للمبادئ الأساسية لنظمها القانونية، تدابير مناسبة لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العمومية. وينبغي أن تشمل هذه التدابير، في جملة أمور، نظاما يتضمن معايير للمحاسبة ومراجعة الحسابات وما يتصل بذلك من رقابة؛ ونظاما فعالة وكفوءة لتدبير المخاطر والمراقبة الداخلية؛ وعند الاقتضاء، اتخاذ تدابير تصحيحية في حال عدم الامتثال للاشتراطات المقررة في الفقرة 2.

30- ويتزايد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل مكافحة الفساد في جميع أنحاء العالم. وقد سلطت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) الضوء على الحاجة إلى وضع تدابير أكثر فعالية وابتكارا للتصدي للفساد. وقد أدى ذلك إلى إيجاد حلول مثيرة للاهتمام ومبتكرة يمكن استخدامها لتعزيز الشفافية وزيادة الثقة في الحكومة، بما في ذلك الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وهيئات مكافحة الفساد.

31- وشددت عدة دول أطراف، من بينها الاتحاد الروسي والإمارات العربية المتحدة وتشيكيا والجزائر وصربيا ولوكسمبورغ والنمسا، على أهمية نشر المعلومات المتعلقة بتقارير مراجعة الحسابات الصادرة عن أجهزتها العليا للرقابة المالية والمحاسبة، من أجل تعزيز إمكانية الحصول على المعلومات والشفافية والمساءلة في الإدارة العمومية.

32- وأبرز الاتحاد الروسي والأردن والإمارات العربية المتحدة وإيطاليا والبرازيل والجزائر وصربيا ومنغوليا والنمسا والولايات المتحدة أنه يمكن الاطلاع على التقارير والمنشورات الصادرة عن أجهزتهم العليا للرقابة المالية والمحاسبة على المواقع الشبكية المخصصة لهذه الأجهزة.

33- وأبرز الاتحاد الروسي والإمارات العربية المتحدة والبرازيل والنمسا أن أجهزتهم العليا للرقابة المالية والمحاسبة تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي لنشر المعلومات المتعلقة بتعزيز الشفافية في إدارة الأموال العمومية.

34- وشددت الجزائر على أن تقارير مجلس المحاسبة تُنشر على موقعه الشبكي، وتتضمن مشروع قانون الميزانية وتقارير استعراض الأقران وغيرها من التقارير التي تهم الجمهور.

35- وأشارت النمسا إلى أن "الاختبارات الوظيفية" التي يجريها ديوان مراجعة الحسابات النمساوي، والتي تركز على العمليات ونظم الرقابة الداخلية المتصلة بالبيانات المالية الاتحادية، عززت الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العمومية. وأبرزت النمسا أيضا أن جميع تقارير مراجعة الحسابات تُنشر على الموقع الشبكي الخاص بديوان مراجعة الحسابات النمساوي وعبر وسائل التواصل الاجتماعي من أجل الوصول إلى جمهور أوسع، بما في ذلك الشباب. وبالإضافة إلى ذلك، تتاح للجمهور إمكانية الاطلاع على قوائم نتائج عمليات مراجعة الحسابات وتوصياتها الصادرة عن ديوان مراجعة الحسابات، إلى جانب معلومات عن التشريعات والحلول المبتكرة التي تستخدمها هيئة مكافحة الفساد من أجل محاربته.

36- وأفادت البرازيل بأن مكتب المراقب المالي العام يعزز المبادرات المعنية بالأخلاقيات والمواطنة، بما يشمل برامج مثل *Brasil Transparente* (البرازيل الشفافة) و *One for All and All for One* (واحد للجميع والجميع للواحد). كما أنشأت البرازيل أمانة الشفافية ومنع الفساد بغية تعزيز الإدارة المسؤولة والفعالة للشؤون

العمومية والأموال العمومية، وإمكانية الحصول على المعلومات، والسلوك الأخلاقي والنزاهة في القطاعين العام والخاص. وينشر ديوان المحاسبة الاتحادي معلومات عن عمله، بما في ذلك تقاريره الخاصة بمراجعة الحسابات، من خلال موقعه الشبكي ووسائل التواصل الاجتماعي والإذاعة والتلفزيون.

37- وأفادت تشيكيا بأن إطارها البرنامجي الوزاري الداخلي لمكافحة الفساد يتضمن معايير وإجراءات لتقييم مخاطر الفساد ومراقبتها ورصدها. ويخضع هذا الإطار للتقييم والتحديث دوريا. وأفادت تشيكيا بأنها تعمل بالتشاور مع مبادرة شراكة من أجل حكومات مفتوحة بغية إنشاء قاعدة بيانات مجمعة وممتاحة للجمهور قائمة على البيانات المفتوحة من أجل تعزيز الشفافية في إدارة الأموال العمومية. وتتضمن خطة عمل البلاد لمكافحة الفساد، التي تقيّمها وزارة العدل دوريا، معلومات عن الاستخدام الفعال للممتلكات العمومية، وتعزيز المكتب الأعلى لمراجعة الحسابات، والمشتريات العمومية لفائدة الموردين.

38- وأفادت البوسنة والهرسك بإنشاء قاعدة بيانات إلكترونية لعمليات المراجعة المالية التي أجريت في القطاع العام على مدى السنوات الأربع السابقة.

39- وأبرزت أيرلندا أن التقييمات الخارجية المستقلة لمكتب المراقب المالي ومراجع الحسابات العام تُجرى في شكل استعراضات أقران تضطلع بها أفرقة خبراء من منظمات دولية بغية تقييم أداء المكتب مقارنة بالمعايير الدولية والممارسات الجيدة. وقد قبل المكتب جميع التوصيات المقدمة في إطار استعراض الأقران الذي أُجري في عام 2020. وأشارت أيرلندا أيضا إلى أن تقارير مراجعة الحسابات متاحة للجمهور على الموقع الشبكي الخاص بمكتب المراقب المالي ومراجع الحسابات العام وعلى الموقع الشبكي الخاص بالبرلمان الأيرلندي.

40- وأفادت إيطاليا بأن ديوان مراجعي الحسابات والفريق الإيطالي للتحويل الرقمي يعملان من أجل وضع مقاييس للأعمال التجارية بهدف رصد أداء الإدارة العمومية واتساق ديوان مراجعي الحسابات في تنفيذ مشاريع ابتكارية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتُنشر جميع تقارير ديوان مراجعي الحسابات على موقعه الشبكي. وتُحدّث يوميا القرارات المتخذة في الدعاوى المتصلة بمراجعة الحسابات والدعاوى القضائية على كل من الصعيدين الإقليمي والوطني، ويمكن الاطلاع عليها من خلال قاعدة بيانات قابلة للبحث فيها.

41- وأفادت موريشيوس بإدخال تغييرات تشريعية في السنوات الأخيرة من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة ونوعية عمليات مراجعة الحسابات. ومن بين تدابير أخرى، أنشئت لجنة الجرائم المالية من أجل مكافحة الاحتيال والفساد والجرائم المالية على نحو فعال، مع تعزيز أوجه التآزر بين مختلف وكالات إنفاذ القانون. وجميع تقارير المكتب الوطني لمراجعة الحسابات والتقارير السنوية للجنة المستقلة لمكافحة الفساد متاحة لعموم الجمهور. وبالإضافة إلى ذلك، تُنشر على الموقع الشبكي الخاص باللجنة المستقلة لمكافحة الفساد أدوات مختلفة لمكافحة الفساد وأدلة للممارسات الجيدة بغية تعزيز النزاهة في المجالات المعرضة للفساد بوجه خاص.

42- وقدم المغرب أمثلة على التقارير التي ينشرها المجلس الأعلى للحسابات، مثل التقرير المتعلق بتدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية والتقرير السنوي المتعلق بالأموال العمومية. ويتاح الاطلاع على هذه التقارير على الموقع الشبكي الخاص بالمجلس الأعلى للحسابات، بغية تزويد المواطنين والإدارات العمومية بمعلومات متخصصة عن نوعية إدارة الأموال العمومية.

43- وأشارت رومانيا إلى أن التقرير العام السنوي الذي يصدره ديوان مراجعة الحسابات الروماني يُنشر في الجريدة الرسمية وعلى بوابة خارجية. ويُنشر التقرير السنوي عن أنشطة الديوان والتقارير السنوية المتعلقة بالأموال العمومية المحلية والتقارير الخاصة وتقارير الأداء على الموقع الشبكي الخاص بديوان مراجعة الحسابات الروماني.

44- وأفاد الاتحاد الروسي بأن جميع تقارير مراجعة الحسابات العمومية تُنشر على الموقع الشبكي الخاص بدائرة الحسابات. وقد حُدّث الموقع الشبكي مؤخرا للسماح بإجراء بحوث أكثر دقة حسب القسم المواضيعي.

وزادت الاستراتيجية الجديدة المستخدمة في وسائل التواصل الاجتماعي من عدد المشتركين في منشورات دائرة الحسابات، التي تعتبر قناة اتصال رئيسية. ويمكن الاطلاع على تقارير المصروفات العمومية، بما في ذلك البيانات المتعلقة بالمشتريات العمومية، عبر الإنترنت.

45- وأفادت تايلند بأن التقرير السنوي للمكتب الحكومي لمراجعة الحسابات يُنشر ليطلع عليه الجمهور، ويتضمن معلومات عن مدى ما تبديه الوكالات التي تخضع حساباتها للمراجعة من امتثال وكفاءة وفعالية بوجه عام في إدارة الأموال العمومية.

46- وأفادت الإمارات العربية المتحدة بأن ديوان المحاسبة ترأس منذ عام 2013 اللجنة الفرعية المعنية بالرقابة المالية ومعايير المحاسبة، وهي جزء من لجنة المعايير المهنية التابعة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة. وتتولى اللجنة الفرعية وضع وتحديث المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمعايير المالية للقطاع العام. ويضطلع ديوان المحاسبة بتنفيذ خطط وبرامج في الوكالات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية بهدف إذكاء الوعي بالفساد وأثاره السلبية على المجتمع ووسائل مكافحته. وفي 9 كانون الأول/ديسمبر، عقد فريق الخبراء العالمي التابع للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة مؤتمراً عبر الإنترنت لخبراء من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، ووكالات المراجعة المالية، ووكالات مكافحة الفساد، والمجتمع المدني، من أجل تبادل المعارف بشأن الفساد وتحقيق الهدف المشترك المتمثل في منعه ومكافحته.

47- وأفادت الولايات المتحدة بأنها وضعت معايير للمحاسبة ومراجعة الحسابات فيما يتصل بتنفيذ الرقابة الحكومية، وأبلغت عن وضع معايير لمراجعي الحسابات غير الاتحاديين.

التدابير المتخذة لتعزيز إجراء فحوص للأطر والإجراءات المالية والمحاسبية المطبقة، بشكل دوري أو عند الاقتضاء، من أجل الوقوف على مدى فعاليتها في مكافحة الفساد

48- أفادت معظم الدول الأطراف بأن أجهزتها العليا للرقابة المالية والمحاسبة تجري فحوصاً دورية بشأن فعالية الأطر والإجراءات المالية والمحاسبية المطبقة في مجال مكافحة الفساد.

49- وأفادت الصين بأن وزارة المالية تفحص معاييرها لمراجعة الحسابات عند الاقتضاء، بما في ذلك معايير العمليات المستقلة لمراجعة الحسابات، ونشرات ممارسات المراجعة المستقلة للحسابات، والمعايير والمبادئ التوجيهية المهنية.

50- وأفادت الجزائر بأن اختباراً للتقييم الذاتي أجراه مجلس المحاسبة بهدف تحسين قدرته المؤسسية مكن من وضع خطط استراتيجية تتضمن أهدافاً متوسطة وطويلة الأجل. وساهم استعراض طوعي للأقران أُجري في إطار مبادرة مشتركة بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تُعرف باسم "مبادرة دعم تحسين الحوكمة والإدارة"، في تحسين المؤسسات ونظم الإدارة العمومية في الجزائر. وفيما يتعلق بمجلس المحاسبة، أدخلت تحسينات فيما يتصل بالإطار القانوني، والاستقلالية المالية، واستخدام نظم المعلومات والاتصالات، ومنهجية عمليات مراجعة الحسابات والتخطيط لها وبرمجتها، وكتابة التقارير، والجهود الرامية إلى رصد تنفيذ التوصيات. كما حسّنت عملية توأمة مؤسسية مع كل من البرتغال وفرنسا نوعية عمليات مراجعة الحسابات وأداءها.

51- وبالمثل، أفاد المغرب بأن المجلس الأعلى للحسابات يشارك في الأفرقة العاملة المعنية بالنزاهة التي أنشئت في إطار مبادرة دعم تحسين الحوكمة والإدارة. وأشارت مقدونيا الشمالية إلى أن المكتب الحكومي لمراجعة الحسابات يتعاون بانتظام مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في إطار المبادرة، ومع المفوضية الأوروبية بشأن الأنشطة المتصلة بالتقييم السنوي لنظام الرقابة المالية.

52- وأبرزت النمسا أن الشفافية والمساءلة وإمكانية الحصول على المعلومات أمور أساسية في مجال المشتريات العمومية، وأفادت بأن فعالية الأطر والإجراءات المالية والمحاسبية في مكافحة الفساد تُقِيم في إطار عمليات مراجعة الحسابات التي يجريها ديوان مراجعة الحسابات النمساوي.

53- وأفادت تايلند بأن اللجنة المعنية بمراجعة الحسابات الحكومية تقدم المشورة والتوصيات بشأن مشاريع القوانين، وكذلك بشأن الأنظمة المالية والضريبية، إذا طلب منها ذلك جهاز تشريعي أو وكالة عمومية.

54- وأفادت الإمارات العربية المتحدة بأنها حولت نظامها المحاسبي من نظام قائم على النقد إلى نظام قائم على الاستحقاق، تمشيا مع توصيات مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويدرس ديوان المحاسبة مختلف القوانين واللوائح التنظيمية والنظم المالية والمحاسبية من أجل تحديد مدى فعاليتها.

التدابير المتخذة من أجل التأكد من أن الكيانات التي تخضع حساباتها للمراجعة تستجيب للنتائج التي تخلص إليها المراجعة، وتنفذ توصيات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية، وتتخذ الإجراءات التصحيحية المناسبة، بما فيها إجراءات الملاحقة الجنائية، من أجل ضمان الإدارة السليمة للشؤون العمومية والممتلكات العمومية

55- إن التأكد من أن الكيانات التي تخضع حساباتها للمراجعة تستجيب للنتائج التي تخلص إليها مراجعة الحسابات، وتنفذ التوصيات المقدمة إليها، وتتخذ إجراءات تصحيحية أمور أساسية في تحديد مدى فعالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وقوة تأثيرها.

56- وقد أشارت جميع الدول الأطراف المبلغة إلى أن أجهزتها العليا للرقابة المالية والمحاسبية حددت للكيانات التي تخضع حساباتها للمراجعة إطارا زمنيا لتقديم تقارير بشأن الإجراءات التي اتخذتها في أعقاب عمليات مراجعة الحسابات. غير أن الوقت المحدد لتقديم هذه التقارير يختلف بين الدول الأطراف المبلغة تبعا لمتطلباتها القانونية والإدارية.

57- وأشارت النمسا إلى أنه يتعين على الكيانات التي تخضع حساباتها للمراجعة أن تشير، في إطار أعمال متابعة عملية مراجعة الحسابات، إلى مدى تنفيذ توصيات تقرير مراجعة الحسابات السابق: أي ما إذا كان التنفيذ كاملا أو جزئيا، أو ما إذا كان التوصيات لم تُنفذ على الإطلاق. وتُنشر هذه النتائج بعد ذلك في تقرير منفصل.

58- وشددت البرازيل على أن لديها اتفاقات تساهل تعتبر فعالة نظرا لأنها صُممت بهدف تعويض الإدارة العمومية عن الأضرار الناجمة عن الأفعال غير المشروعة، بما فيها الفساد.

59- وأفادت تشيكيا بأن رئيس المكتب الأعلى لمراجعة الحسابات يبلغ سلطات إنفاذ القانون قبل بدء الملاحقة الجنائية الناتجة عن عملية مراجعة الحسابات.

60- وأبلغت الصين عن إنشاء آلية لتصحيح نتائج عمليات مراجعة الحسابات والإبلاغ عنها، تتولى في إطارها الهيئة التي تصدر تقرير مراجعة الحسابات مسؤولية متابعة الإجراءات التصحيحية التي يتخذها الكيان الذي تخضع حساباته للمراجعة. وعلى هذا النحو، تسهم الهيئة المعنية بمراجعة الحسابات في تحقيق الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العمومية.

61- وأفادت أيرلندا بأن الكيانات التي تخضع حساباتها للمراجعة تُمنح الفرصة للرد على التوصيات المدرجة في تقارير مراجعة الحسابات المنشورة. وترصد هيئة مراجعة الحسابات حالة تنفيذ هذه التوصيات في إطار خطة العمل الخاصة بالسنة التالية.

62- وأشارت موريشيوس إلى أن وحدة إدارة الأموال العمومية التابعة لوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي والتنمية مسؤولة عن الإشراف على التقارير السنوية عن أداء الوزارات والإدارات. وتتضمن التقارير خطة لتنفيذ الإجراءات التصحيحية ومنع تكرار أي أوجه قصور أبلغ عنها مدير مراجعة الحسابات. وتشمل ولاية مكتب

حوكمة القطاع العام رصد التنفيذ الفعال لتوصيات المكتب الوطني لمراجعة الحسابات وتقديم تقارير بهذا الشأن. وفي إطار دورة مراجعة الحسابات اللاحقة، يتولى المكتب الوطني لمراجعة الحسابات أيضا مسؤولية متابعة الإجراءات التصحيحية التي يتخذها الكيان الذي تخضع حساباته للمراجعة وتقديم تقارير بهذا الشأن. وتجري اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد استعراضات لتدابير منع الفساد المتخذة في المجالات التي تبرزها التقارير الوطنية لمراجعة الحسابات، وتكفل معالجة التوصيات وتنفيذها.

63- وأفادت عمان والمغرب بأن متابعة توصيات مراجعة الحسابات ورصد تنفيذها تتدرج ضمن المتطلبات المنصوص عليها في القانون.

64- وأشارت صربيا إلى أن جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة في صربيا ينشر سجلا بالتوصيات وتقارير ما بعد المراجعة على موقعه الشبكي بغية زيادة الشفافية.

65- وأفادت سلوفاكيا باعتماد تدبير جديد في عمل المكتب الأعلى لمراجعة الحسابات في كانون الثاني/يناير 2020 يجعل تقديم تقارير مراجعة الحسابات إلى اللجنة المعنية في المجلس الوطني أمرا إلزاميا. ويهدف هذا التدبير إلى تحسين إدارة الشؤون العمومية والأموال العمومية، وكفالة تنفيذ التوصيات.

66- وأبرزت الإمارات العربية المتحدة أن ديوان المحاسبة لديها ملزم، بموجب القانون، بتقديم تقارير تتضمن ملاحظات وتوصيات إلى الكيان الذي تخضع حساباته للمراجعة، بما في ذلك إلى رئيسه والوزراء المختصين. والكيان الذي تخضع حساباته للمراجعة ملزم بمعالجة التوصيات في غضون شهر واحد من تقديم التقرير.

67- وأفادت الولايات المتحدة بأن مكتب مساءلة الحكومة ينتبع التوصيات المقدمة إلى الكيانات التي تخضع حساباتها للمراجعة ومعدل تنفيذ تلك التوصيات. وهذه المعلومات متاحة على موقعه الشبكي. ويعقد رئيس المكتب، إلى جانب كبار المسؤولين التنفيذيين، اجتماعات منتظمة مع وكالات السلطة التنفيذية لمناقشة توصيات مراجعة الحسابات المدرجة في "القائمة العالية المخاطر". ويحدد المكتب أيضا البرامج والعمليات المتصلة أيضا بالمشتريات العمومية والمعرضة لخطر الاحتيال وهدر الأموال وإساءة الاستخدام وسوء الإدارة، أو التي تحتاج إلى إصلاح شامل. وأبرزت الولايات المتحدة أن الإجراءات المتخذة بشأن التوصيات المدرجة في "القائمة العالية المخاطر" أسفرت عن تحقيق فوائد مالية تربو على 350 مليار دولار للحكومة الاتحادية على مدى السنوات الثلاث عشرة الماضية. ويوفر فريق الإدارة المالية والضمان التابع للمكتب الدعم للحكومة في إدارة الأموال والعمليات العمومية بهدف التصدي للتحديات القائمة والناشئة المتعلقة بالمساءلة.

التدابير المتخذة من أجل إشراك الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ووحدات المراجعة الداخلية في الاستعراضات القطرية في إطار الدورة الثانية لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وخصوصا فيما يتعلق بالفصل الثاني، بشأن التدابير الوقائية، وبما يشمل الزيارات القطرية، حيثما انطبق ذلك

68- ذكرت الأردن والإمارات العربية المتحدة وأيرلندا والجزائر والمغرب والنمسا أن أجهزتها العليا للرقابة المالية والمحاسبة تشارك في الدورة الثانية لآلية استعراض تنفيذ الاتفاقية عن طريق القيام، بالتعاون مع السلطات الوطنية الأخرى ذات الصلة، بتوفير المعلومات اللازمة لاستكمال قائمة التقييم الذاتي المرجعية. وعلى وجه الخصوص، أبلغ عن مشاركة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الإجابة على الأقسام المتصلة، ضمن القائمة المرجعية، بالمادة 9 من الاتفاقية، المتعلقة بالمشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية.

69- وأفادت ألمانيا وعمان ومقدونيا الشمالية وموريشيوس بأن خبراء من كيانات حكومية مختلفة، بما في ذلك الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، حضروا الاجتماعات التي عُقدت بين المراجعين والسلطات الوطنية خلال الزيارات القطرية التي أُجريت في إطار الدورة الثانية للآلية.

التدابير المتخذة من أجل تعزيز النزاهة والأمانة من خلال تطبيق مدونات لقواعد السلوك في الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، ومن أجل موازنة هذه المدونات مع مدونة الأخلاقيات الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة

70- يعد اتسام الموظفين العموميين بالحياد والمهنية أمران أساسيان لنزاهة الإدارة العمومية. وأداء الوظائف العمومية على نحو صحيح ومشرف وسليم، دون مراعاة للاعتبارات الشخصية، شرط مسبق لضمان فعالية المؤسسات العمومية وثقة الجمهور في الحكومة.

71- ويعد وضع مدونة لقواعد السلوك و/أو مدونة للأخلاقيات واعتمادها في الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من التدابير الهامة لتعزيز النزاهة والأمانة على نحو فعال. وفي حين أن هناك العديد من النماذج والنهج المتبعة بشأن هذه المدونات، فإن هدفها النهائي هو كفالة أن يعرف الموظفون العموميون، بمن فيهم موظفو الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، حدود السلوك المقبول وأن يؤديوا عملهم على نحو يعزز فعالية المؤسسات وثقة الجمهور فيها.

72- ويسلط الفصل الثاني من اتفاقية مكافحة الفساد الضوء على أهمية تعزيز الإدارة العمومية وفقا لمبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة. وتقتضي الفقرة 1 من المادة 8 من الاتفاقية أن تعمل الدول الأطراف على تعزيز النزاهة والأمانة والمسؤولية بين موظفيها العموميين، وفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني. وتعزز الفقرة 2 من المادة 8 هذا الشرط، حيث تقتضي أن تسعى الدول الأطراف إلى أن تطبق، ضمن نطاق نظمها المؤسسية والقانونية، مدونات أو معايير سلوكية من أجل أداء الوظائف العمومية على نحو صحيح ومشرف وسليم.

73- والقصد من مدونة الأخلاقيات التي أصدرتها المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة، المعروفة باسم المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (ISSAI 130)، هو أن تكون نموذجا يُحتذى به في وضع مدونات الأخلاقيات الوطنية. وتستند هذه المدونة إلى خمسة مبادئ أساسية هي: النزاهة؛ والاستقلالية والموضوعية؛ والكفاءة؛ والسلوك المهني؛ والسرية والشفافية.⁽⁵⁾

74- وبسبب الاختلافات الوطنية في الثقافات واللغات والنظم القانونية والاجتماعية، يضطلع كل جهاز أعلى للرقابة المالية والمحاسبة بمسؤولية وضع مدونة أخلاقيات خاصة به تناسب السياق الوطني على أفضل وجه. وفي جميع الأحوال، ينبغي للمدونات الوطنية للأخلاقيات أن توضح المفاهيم الأخلاقية.⁽⁶⁾

75- ويضطلع كل جهاز أعلى للرقابة المالية والمحاسبة بمسؤولية التأكد من أن جميع مراجعي الحسابات التابعين له على دراية بالقيم والمبادئ الواردة في المدونة الوطنية للأخلاقيات، ومن أنهم يتصرفون وفقا لها. وينبغي أن تُطبّق المدونة على رؤساء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وكبار موظفيها التنفيذيين، وفرادى مراجعي الحسابات، وجميع الأفراد الذين يعملون لدى المؤسسات المشتركة في أعمال المراجعة أو بالنيابة عنها.⁽⁷⁾

76- وأشارت معظم الدول الأطراف المبلغة إلى أنها وضعت مدونات للأخلاقيات و/أو مدونات لقواعد السلوك. وأفادت دول عدة، بما في ذلك النمسا وتشيكيا وأيرلندا وإيطاليا وموريشيوس ومنغوليا والمغرب ومقدونيا الشمالية والاتحاد الروسي وصربيا وسلوفاكيا وتايلند والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة، بأن مدونات الأخلاقيات و/أو مدونات قواعد السلوك الخاصة بها تستند إلى المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية

(5) <http://www.issai.org/pronouncements/issai-130-code-of-ethics/>

(6) المرجع نفسه.

(7) المرجع نفسه.

- العامّة والمحاسبة 130 (ISSAI 130). وأفادت بعض الدول، مثل الأردن، بأن مدوناتها قد وُضعت بموجب القانون. ووضعت دول أخرى مدونات طموحة ليسترشد بها مسؤولوها.
- 77- وأفادت عدة دول، من بينها بنن والجزائر ولكسمبرغ والمغرب، بأنها وضعت مدونة للأداب المهنية تنطبق على جميع الموظفين العموميين.
- 78- وذكرت الجزائر أنها اعتمدت مدونة للأداب المهنية في عام 2015. وتبين المدونة القيم والمبادئ والقواعد المتعلقة بسلوك القضاة ومراجعي الحسابات وغيرهم من موظفي مجلس المحاسبة المعنيين. وتكفل لجنة النزاهة التي أُشئت في عام 2018 احترام مبادئ الأخلاقيات المهنية وقيمتها والتمسك بها.
- 79- وأفادت النمسا بأن مدونة قواعد السلوك الخاصة بالموظفين العموميين ومدونة قواعد السلوك الخاصة بموظفي ديوان مراجعة الحسابات النمساوي نُقحت في عام 2020 وفقا للمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية العامّة والمحاسبة 130 (ISSAI 130).
- 80- وأفادت بنن بأنها وضعت مدونة للأداب المهنية والأخلاقيات صُممت بهدف إنكفاء الوعي بين الموظفين العموميين.
- 81- وأشارت ألمانيا إلى أن بيان المهمة الخاص بالديوان الاتحادي لمراجعة الحسابات يحدد القيم الأساسية لوظيفة المراجعة الخارجية للحسابات، مثل الاستقلالية والحياد والموضوعية والمصادقية.
- 82- وأفادت أيرلندا بأن مكتب المراقب المالي ومراجع الحسابات العام يطبق نظاما لضمان الجودة والتقيّد بالأخلاقيات يستند إلى معايير دولية في مجال مراجعة الحسابات، بما في ذلك المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية العامّة والمحاسبة 130 (ISSAI 130). وتُطبّق مدونة المعايير والسلوك في الخدمة المدنية على موظفيها.
- 83- وبالمثل، أشارت الكويت إلى أن هيئتها المعنية بمكافحة الفساد وضعت مدونة سلوك خاصة لموظفيها وفقا للمعايير الدولية ذات الصلة، بالإضافة إلى مدونة قواعد السلوك الحالية الخاصة بالموظفين العموميين التي نشرها ديوان الخدمة المدنية.
- 84- وأفادت لكسمبرغ بأن مدونتها للأداب المهنية، التي اعتمدت في عام 2014، تنطبق على جميع الموظفين العموميين.
- 85- وأفادت موريشيوس بأنه، بالإضافة إلى الالتزام بمدونة الأخلاقيات التي وضعتها المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامّة والمحاسبة، يجب على موظفي المكتب الوطني لمراجعة الحسابات التقيّد بمدونة أخلاقيات الموظفين العموميين في موريشيوس.
- 86- وأفاد المغرب بأنه اعتمد في نيسان/أبريل 2015 ميثاقا للمبادئ والالتزامات المتعلقة بالأداب المهنية مخصصا لقضاة المحاكم المالية، بالاستناد إلى مدونة قواعد السلوك الخاصة بالأجهزة العليا للرقابة المالية العامّة والمحاسبة، التي أصدرتها المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامّة والمحاسبة.
- 87- وأشارت عُمان إلى أن مدونة قواعد السلوك الخاصة بموظفي الخدمة المدنية تعزز النزاهة وتنطبق على جميع الموظفين العموميين.
- 88- وأفادت البرتغال بأن ديوان مراجعة الحسابات البرتغالي اعتمد مؤخرا مدونة أخلاقيات جديدة خاصة بالقضاة وغيرهم من الموظفين.
- 89- وأشار الاتحاد الروسي إلى أن رئيس دائرة الحسابات اعتمد مدونة للأخلاقيات وقواعد السلوك خاصة بموظفي الخدمة المدنية العاملين في الدائرة بموجب الأمر رقم 122 (البند 1-7) المؤرخ 8 كانون

الأول/ديسمبر 2011. وتتماشى هذه المدونة مع مدونة الأخلاقيات التي أصدرتها المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة.

90- وأفادت سلوفينيا بأن قانون النزاهة ومنع الفساد يهدف إلى تعزيز سيادة القانون عن طريق وضع تدابير وأساليب ترمي إلى تعزيز النزاهة والشفافية، ومنع الفساد، ومنع تضارب المصالح والقضاء عليه. وينص هذا القانون أيضا على شروط أداء موظفي الخدمة المدنية ومسؤوليها عملهم بطريقة أخلاقية ومنصفة ومهنية وشفافة.

91- وأفادت الإمارات العربية المتحدة بأن ديوان المحاسبة لديها نقح مدونته الداخلية لقواعد السلوك بما يتماشى مع مدونات السلوك المقبولة دوليا والخاصة بمراجعي حسابات القطاع العام. ويصدر ديوان المحاسبة تعميمات إعلامية دورية تسلط الضوء على أحكام مدونة قواعد السلوك الخاصة بمراجعي الحسابات، بهدف تذكيرهم بمسؤولياتهم الأخلاقية.

92- وأفادت الولايات المتحدة بأن مكتب مساءلة الحكومة لديها يضطلع باستعراضات داخلية وخارجية تهدف إلى التأكد من أنه بمنأى عن حالات تضارب المصالح الفعلية أو المتصورة. كما يستخدم المكتب إطارا لضمان الجودة يهدف إلى كفاءة الامتثال لمعايير مراجعة الحسابات التي وضعتها الحكومة والمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة.

93- وأشارت جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى أن المجلس الجمهوري للأخلاقيات هيئة إدارية مسؤولة عن منع حالات انتهاك الأخلاقيات والآداب العامة والتحقيق فيها والمعاقبة عليها. ومن أجل كفاءة حسن إدارة الموجودات العمومية وفقا للمبادئ الدستورية، اعتمدت مدونة للأخلاقيات تنطبق أيضا على المراقب العام للحسابات.

التدابير المتخذة من أجل إقامة وتعزيز العلاقات بين المجالس التشريعية والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وتشجيع المجالس التشريعية الوطنية على الاطلاع على ما تتوصل إليه الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من نتائج لكي تأخذها في الحسبان في سياق ممارسة وظائفها البرلمانية

94- في حين تشكل المحاسبة السليمة والمراجعة الدقيقة للحسابات أساس الإدارة الفعالة للأموال العمومية، تكفل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أيضا المساءلة المالية للوكالات الحكومية، وتسمح بجمع المعلومات عن تخصيص موارد الميزانية أو أوجه إنفاقها، واستبانة المشاكل أو التجاوزات المحتملة في هذا الصدد. وأفادت معظم الدول الأطراف بأن البرلمانات والهيئات المتخصصة، مثل المكاتب الوطنية لمراجعة الحسابات أو المكاتب المسؤولة عن المراقبة المالية الداخلية، هي التي تضطلع بتدابير الرقابة والإشراف.

95- وأفادت إيطاليا وتشيكيا ولكسمبرغ والنمسا بأن أجهزتها العليا للرقابة المالية والمحاسبة تتعاون تعاونًا وثيقًا مع برلماناتها. وتُقدّم جميع تقارير ديوان مراجعة الحسابات النمساوي إلى لجان المجلس الوطني ذات الصلة، مثل لجنة الحسابات العامة. وتُقدّم تقارير مراجعة الحسابات على مستوى المقاطعات إلى البرلمان الإقليمي المعني. وبالمثل، تُقدّم تقارير مراجعة الحسابات المتعلقة بالبلديات إلى المجلس البلدي المعني والبرلمان الإقليمي المقابل.

96- وأشارت تشيكيا إلى أن المكتب الأعلى لمراجعة الحسابات يعمل عن كثب مع لجنة مراقبة الميزانية التابعة لمجلس النواب، بالنظر إلى أن اللجنة هي المسؤولة عن مناقشة نتائج عمليات مراجعة الحسابات التي يجريها المكتب الأعلى لمراجعة الحسابات.

97- وأفادت لكسمبرغ بأن ديوان مراجعي الحسابات يتعاون مع مجلس النواب من خلال تقديم المشورة والتقارير بهدف تعزيز شفافية المالية العمومية وإبقاء المواطنين على اطلاع بهذا الشأن. وبالمثل، أفادت إيطاليا

بأن جلسات الاستماع البرلمانية هي الوسيلة الأكثر شيوعاً التي يستخدمها ديوان مراجعي الحسابات واللجان البرلمانية في مجلسي النواب والشيوخ لتبادل المعلومات.

98- وأفادت البوسنة والهرسك بإنشاء فريق عمل لمناقشة طرائق تعزيز التعاون بين المؤسسات المعنية من أجل تحسين أثر عمليات مراجعة الحسابات ونتائجها. ويتألف الفريق العامل من رئيس لجنة الشؤون المالية والميزانية التابعة لمجلس الشعب في البرلمان، ورئيس لجنة الشؤون المالية والميزانية التابعة لمجلس النواب، ونائب مراجع الحسابات العام في مكتب مراجعة حسابات المؤسسات، ورئيس هيئة الادعاء في مكتب المدعي العام، ومحكمة البوسنة والهرسك، ووكالة الدولة للتحقيق والحماية، ومدير وكالة الخدمة المدنية، ووكالة المشتريات العمومية، ووكالة منع الفساد وتنسيق مكافحته.

99- وأبرزت موريشيوس أن برلمانها وجهازها الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة، بوجه عام، هما الكيانان الرئيسيان المكلفان بمساءلة الحكومة عن إدارة الأموال العمومية. ومن ثم، تُقدّم تقارير المكتب الوطني لمراجعة الحسابات إلى الجمعية الوطنية، ثم تُحمّل بعد ذلك على موقعه الشبكي. وتكفل لجنة الحسابات العمومية، التي تعينها الجمعية الوطنية، إخضاع حالات النفقات السلبية التي تتجاوز المبالغ المدرجة في الميزانية والمخالفات المالية للفحص.

100- وأفاد المغرب بأن المجلس الأعلى للحسابات يساعد البرلمان في مراقبة إدارة الأموال العمومية، عملاً بالفقرة 1 من المادة 148 من الدستور.

101- وشددت عمان على أهمية إنشاء قنوات اتصال بين هيئات الرقابة والهيئات التشريعية الوطنية.

102- وأشارت رومانيا إلى أنه يجوز لديوان مراجعة الحسابات الروماني ومن واجبه، استناداً إلى الدستور، أن يقدم تقريراً سنوياً ومستقلاً إلى البرلمان عن النتائج التي يتوصل إليها، والتي تُناقش بعد ذلك في جلسة استماع مشتركة.

103- وأفادت صربيا بتكثيف التعاون بين مؤسسة مراجعة حسابات الدولة ولجان مختلفة في الجمعية الوطنية والوزارات المعنية. ونتيجة لذلك، ازداد عدد عمليات مراجعة الأداء وقُدِّم الدعم اللازم من الخبراء لكفالة وجود نظام فعال لرصد تنفيذ التوصيات.

104- وأشارت الإمارات العربية المتحدة إلى أن تقارير ديوان المحاسبة تُقدّم إلى المجلس الوطني الاتحادي ومجلس الوزراء وتُناقش معهما؛ ولديوان المحاسبة صلاحية اقتراح تعديلات على التشريعات.

التدابير المتخذة من أجل تعزيز جهود التنسيق والتعاون وتحسين تبادل المعلومات بين هيئات مكافحة الفساد والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وسائر الهيئات الحكومية التي تعمل في مجال منع ومكافحة الفساد

105- أشارت جميع الدول الأطراف المبلغة إلى أنها تعمل على تعزيز جهود التنسيق والتعاون في مجال منع الفساد ومكافحته على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والأقاليمي. وأضافت أن التعاون والتنسيق الدوليين أمران أساسيان لاستبانة التحديات المشتركة والتصدي لها على نحو أفضل، وبناء الثقة، وسد الثغرات القائمة في التدابير الحكومية الرامية إلى منع الفساد. وفي المقابل، فإن من شأن عدم كفاية التعاون فيما بين الهيئات المعنية بمنع الفساد ومكافحته على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والأقاليمي أن يجعل جهودها أقل فعالية.

106- ورحبت الجزائر والنمسا والاتحاد الروسي والإمارات العربية المتحدة بتوقيع مذكرة التفاهم بين المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة في عام 2019 كوسيلة من وسائل تعزيز جهود التنسيق والتعاون.

- 107- وذكرت إيطاليا وأيرلندا أن الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة لدى كل منهما يتعاون مع المكتب الأوروبي لمكافحة الاحتيال، والمنظمة الأوروبية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة، والمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة في إطار مبادرات شتى. وأفادت عدة دول أطراف مبلغة، من بينها إكوادور وإيطاليا وتايلاند والجزائر وكوبا ومقدونيا الشمالية والمكسيك وموريشيوس، بأن جهود التنسيق والتعاون مع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تسفر عن تبادل الممارسات الجيدة، والنظريات والمنهجيات، والمواد وأدلة مراجعة الحسابات والدراسات، وتنفيذ المبادرات، بغية تحسين مراجعة حسابات الأموال العمومية. وكثيرا ما يسفر هذا التعاون عن تنظيم أنشطة تدريبية مشتركة.
- 108- فعلى سبيل المثال، واستنادا إلى مبادرة منظمة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة، يتعاون الفريق العامل المتخصص في مكافحة الفساد عبر الوطني⁽⁸⁾ مع إكوادور والبرازيل والسلفادور وشيلي والمكسيك لإعداد دليل للممارسات الجيدة بغية دعم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مكافحة الفساد عبر الوطني. وسوف يستعرض ديوان مراجعي الحسابات الإيطالي هذا الدليل.
- 109- وأبلغت تشيكيا ولكسمبرغ عن مشاركتها مع الأفرقة العاملة التابعة للاتحاد الأوروبي المسؤولة عن مسائل مراجعة الحسابات ومكافحة الفساد.
- 110- وأفادت تايلاند بأن المكتب الأعلى لمراجعة الحسابات يساهم في أفرقة عاملة إقليمية مختلفة، بما في ذلك المنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة. والمكتب أيضا جزء من مجموعة العمل المعنية بمكافحة الفساد وغسل الأموال التابعة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة.
- 111- وقدم الاتحاد الروسي عدة أمثلة على التنسيق والتعاون فيما بين الهيئات المعنية بمنع الفساد ومكافحته على كل من الصعيد الإقليمي والأقليمي. وتشمل هذه الأمثلة اعتماد المؤتمر للقرار 13/8 في كانون الأول/ديسمبر 2019؛ وإنشاء فريق الخبراء العالمي التابع للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة في عام 2020، وهو مبادرة من ديوان المحاسبة في الإمارات العربية المتحدة تحظى بدعم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الاتحاد الروسي وإكوادور وإيطاليا والبرتغال وهنغاريا ومصر والنمسا؛ وإنشاء أول منصة تعليمية للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة في عام 2021.
- 112- وأفادت الإمارات العربية المتحدة باتخاذ تدابير للتنسيق وإقامة الشراكات المباشرة وإنشاء قنوات للاتصال الفعال ومنصات مشتركة بين الكيانات المسؤولة عن منع الفساد ومكافحته. وهذه الكيانات هي وزارة العدل، والنيابة العامة، والسلطات القضائية المحلية، ووزارة الداخلية، والمصرف المركزي، ووزارة الخارجية. ويشكل المؤتمر الذي نظمه فريق الخبراء العالمي التابع للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة عبر الإنترنت في 9 كانون الأول/ديسمبر مثالا للتعاون على الصعيد الدولي. فقد مكن هذا المؤتمر خبراء المكتب والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وهيئات المراجعة المالية وهيئات مكافحة الفساد والمجتمع المدني من تبادل المعارف وتعزيز التعاون فيما بينها من أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في مكافحة الفساد.
- 113- وأفادت الجزائر بأن مجلس المحاسبة وهيئة مكافحة الفساد ينسقان أعمالهما ويتبادلان المعلومات. ويساهم مجلس المحاسبة في إعداد الاستراتيجية الوطنية لمنع الفساد ومكافحته، التي تقودها الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد.

(8) الفريق العامل المتخصص في مكافحة الفساد عبر الوطني هو منصة لتعزيز تبادل المعلومات بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من أجل تحسين مراجعة حسابات الحكومات ودعم التحقيق في الفساد عبر الوطني. انظر

<https://www.olacefs.com/grupo-de-trabajo-especializado-en-la-lucha-contra-la-corrupcion-transnacional-de-la-olacefs/?lang=en>

114- وأشارت النمسا إلى أن هيئتها المعنية بمكافحة الفساد وديوان مراجعة الحسابات النمساوي يتعاونان بانتظام بشأن مواضيع مثل وضع منهجية لتقييم مخاطر الفساد. كما يشارك ديوان مراجعة الحسابات كمرقب في اجتماعات هيئة التنسيق المعنية بمكافحة الفساد، وهي الهيئة المسؤولة عن المساهمة في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. وبالإضافة إلى ذلك، فديوان مراجعة الحسابات عضو في شبكة الموظفين المعنيين بالنزاهة، وهي منبر ينسق أعماله المكتب الاتحادي لمكافحة الفساد ويعمل من أجل تشجيع تبادل المعارف بين خبراء مكافحة الفساد والنزاهة.

115- وبالمثل، أفادت الأردن وإيطاليا وتشيكيا وفنزويلا (جمهورية-البوليفارية) والسلفادور وكوبا وكينيا والمكسيك وموريشيوس بإنشاء عدة لجان عمل وأفرقة خبراء مواضيعية على الصعيد الوطني من أجل تبادل المعلومات والممارسات الجيدة.

116- وأفادت ألمانيا بأن المهمة الأساسية لديوانها الاتحادي لمراجعة الحسابات هي تحديد مواطن الضعف في الإجراءات الإدارية والتدابير الوقائية غير الكافية التي قد تيسر ظهور الفساد. ويعزز الديوان الاتحادي، من خلال ما يخلص إليه من نتائج وما يضعه من توصيات، الوقاية الشاملة من الفساد في الإدارة الاتحادية، ويقدم المشورة بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تعزيز الإطار التنظيمي.

117- وأفادت لكسمبرغ بإنشاء لجنة لمنع الفساد في عام 2007 من أجل تيسير التنسيق بين الوكالات المعنية بمكافحة الفساد.

118- غير أن عدة دول أطراف أشارت إلى عدد من التحديات التي تؤثر على قدرتها على التعاون على الصعيدين الوطني والدولي.

119- وأبلغ الأردن عن محدودية توافر البرامج التدريبية المتخصصة بشأن الفساد والنزاهة للمسؤولين العموميين، وخصوصا المسؤولين عن المشتريات العمومية؛ ومحدودية الآليات اللازمة لربط مؤشرات أداء الموظفين العموميين بامتثالهم لمدونات قواعد السلوك أو الأخلاقيات؛ ومحدودية الموارد المالية المتاحة لإذكاء الوعي بالفساد وأثاره على المجتمع.

120- وسلطت كينيا الضوء على التحديات التي يواجهها مراجعو الحسابات لديها، بما في ذلك عدم كفاية الموارد البشرية والمالية؛ ومحدودية تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات؛ واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة غير كافية؛ ووجود إطار قانوني يحظر إطلاع وكالات إنفاذ القانون في الوقت المناسب على تقارير مراجعة الحسابات؛ وظهور جائحة كوفيد-19 التي أثرت على عمل مراجعي الحسابات.

التقارير الخارجية المتعلقة بعمل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

121- وأشارت أيرلندا إلى أن تقرير استعراض الأقران المستقل الذي يعده مكتب المراقب المالي ومراجع الحسابات العام، والذي يتضمن بيانات صادرة عن المراقب المالي ومراجع الحسابات العام، يُنشر على الموقع الشبكي للمكتب.

122- وقدمت إيطاليا روابط إلى تقريرين عن عمل ديوان مراجعي الحسابات الإيطالي نشرتهما منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الأوروبي.

123- وأشارت موريشيوس إلى أن التقارير الخارجية عن عمليات المكتب الوطني لمراجعة الحسابات تتضمن تقارير أصدرتها المنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة الناطقة بالإنكليزية، بالاستناد إلى آلية لاستعراض الأقران صممت بهدف تقييم عمليات مراجعة الحسابات ونوعيتها، وتقرير إطار الإنفاق العمومي والمساءلة المالية.

124- وأشارت تايلند إلى أن هناك تقريرين يُنشران على أساس سنوي: تقرير مراجع الحسابات والبيانات المالية الخاصة بالمكتب الحكومي لمراجعة الحسابات؛ وتقرير مراجع الحسابات والبيانات المالية الخاصة بصندوق تطوير مراجعة الحسابات الحكومية التابع للمكتب.

ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات

125- تبرز المعلومات الواردة في هذا التقرير اتساع نطاق التدابير التشريعية والإدارية التي اتخذتها الدول الأطراف المبلغة لتعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في منع الفساد ومكافحته. وتناولت التقارير طائفة من المسائل، بما في ذلك استقلالية هذه الأجهزة وفقاً للمبادئ الأساسية للنظم القانونية المحلية، والتعاون فيما بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وهيئات مكافحة الفساد. وأشارت الدول الأطراف المبلغة إلى أن الجهود الرامية إلى استخدام الأدوات والبوابات الإلكترونية لتيسير الحصول على المعلومات وتبسيطه وإتاحته وتعزيز المشاركة المدنية تُبذل من أجل كفالة النزاهة والشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العمومية والأموال العمومية. وأشارت معظم الدول الأطراف أيضاً إلى أن استقلالية أجهزتها العليا للرقابة المالية والمحاسبة منصوص عليها في القانون و/أو الدستور. وأبرزت عدة دول أطراف مبلغة أن أجهزتها العليا للرقابة المالية والمحاسبة تجري عمليات مراجعة الحسابات وفقاً للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة التي تصدرها المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة. وعلى الرغم من مشاركة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والهيئات التشريعية وهيئات مكافحة الفساد وغيرها من الهيئات الحكومية في أفرقة عاملة وطنية وإقليمية وأقاليمية مختلفة، فإن تعزيز التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لا يزال يمثل عاملاً رئيسياً في النهوض بمنع الفساد ومكافحته.

126- ولعل الفريق العامل المعني بمنع الفساد يود أن يشجع الدول الأطراف على تقديم المزيد من المعلومات المحدثة وعرض مبادرات جديدة من أجل تعزيز عملية التعلم المتبادل وتبادل الممارسات الجيدة بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وهيئات مكافحة الفساد من أجل منع الفساد ومكافحته.

127- ولعل الفريق العامل يود النظر، في إطار مناقشاته، في الكيفية التي يمكن بها للدول الأطراف تعزيز جهودها الرامية إلى استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وتعاونها مع هيئات مكافحة الفساد، مع إيلاء الاعتبار الواجب لعوامل مثل مستويات الإلمام بالتكنولوجيا وتوافر هذه التكنولوجيا، ومعدل انتشار استخدام الإنترنت.

128- ولعل الفريق العامل يود أيضاً تشجيع الدول الأطراف على إعطاء الأولوية للعمل من أجل تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين الهيئات المشاركة في منع الفساد ومكافحته على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، بما في ذلك من خلال استبانة الممارسات والخبرات الجيدة وتبادلها.

129- وأخيراً، لعل الفريق العامل يود أن ينظر في أن يطلب إلى الأمانة تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأطراف، بناءً على طلبها، بغية دعم تنفيذ الفقرة 2 من المادة 9 من الاتفاقية. ولعل الفريق العامل يود كذلك أن ينظر في أن يطلب إلى الأمانة مواصلة جهودها الرامية إلى جمع المعلومات عن الممارسات الجيدة المتصلة بإدارة الأموال العمومية، ولا سيما في سياق النتائج المنبثقة عن آلية استعراض التنفيذ.